caec 2nd
CONFERENCE

وقائع المؤتمر العلمي الثاني

لكلية الإدارة والاقتصاد جامعة دهوك

تحت عنوان

(نحو بيئة مستدامة واعدة من خلال تمكين وتبني تقنيات الدفع الإلكتروني وتعزيز الشمول المالي)

برعاية

CBI.IQ | UOD.AC

caec.uod.ac
caec.conference@uod.ac

قياس وتحليل أثر الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي في العراق للمدة (2010 – 2024)

أ.د. إدريس رمضان حجي
كلية الادارة والاقتصاد- قسم العلوم المالية والمصرفية
جامعة صلاح الدين
Idrees.haji@su.edu.krd

المستخلص

يلعب الشمول المالي دوراً هاماً في تحقيق الاستقرار المالي، والتقليل من الفقر وتطوير النظام المالي في دول العالم عامة والنامية خاصة، باعتباره أحد الوسائل التي يمكن من خلالها تحقيق أهداف السياسة المالية المتمثلة بالوصول الى الاستقرار المالي في أي إقتصاد قومي، ومن جانب أخر يمكن للشمول الماليأن يكون هدف للبنك المركزي يسعى من خلاله إلى إيصال الخدمات المالية الى جميع أفراد المجتمع وبالاخص الشرائح المحرومة والفقيرة، فالجدلية الاساسية التي ينطلق منها البحث هي كيف يمكن للشمول المالي أن يؤثر في الاستقرار المالي من جانب، وكيف يمكن تحقيقه من جانب أخر.

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على موضوع الشمول المالي ودوره في تحقيق الإستقرار المالي، ولتحقيق ذلك تم التركيز على أساسيات الشمول المالي المحددة لطبيعة وآليات وقنوات تأثيره في الإستقرار المالي، بالاضافة الى بيان تأثير الشمول المالي على تحقيق الاستقرار المالي في العراق للمدة (2010-2024)، وذلك باستخدام البيانات المالية والاحصائية التي تم نشرها من قبل البنك الدولي والبنك المركزي العراقي، حيث اعتمد البحث على المنهج التحليلي (الوصفي) والمنهج الكمي والقياسي بإستخدام الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة(ARDL)، منطلقاً من فرضية مفادها أن الشمول المالي ومؤشراته كفيلة بتحقيق الاستقرار المالي في العراق ، وقد خلص البحث إلى عدة نتائج أهمها وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين الشمول المالي والاستقرار المالي، مما يعني ضرورة الاهتمام بموضوع الشمول المالي وما له من دور في تحقيق الاستقرار المالي، كما ويقترح البحث بضرورة تعزيز التعاون بين الجهات الحكومية والمصرفية لتنسيق الجهود في مجال تطوير الشمول المالي وتحقيق استقرار القطاع المالي.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، الاستقرار المالي، القطاع المصرفي ، التكنولوجيا المالية.

Abstract

Financial inclusion plays a significant role in achieving financial stability, reducing poverty, and developing the financial system in countries around the world in general, and developing countries in particular. Financial inclusion is one of the means by which financial policy objectives can be achieved, namely financial stability in any national economy. On the other hand, financial inclusion can be a goal for the central bank, through which it seeks to deliver financial services to all members of society, especially the deprived and poor segments. The basic question from which this research is based is how financial inclusion can affect financial stability on the one hand, and how it can be achieved on the other.

This research aims to shed light on the topic of financial inclusion and its role in achieving financial stability. To achieve this, the focus was on the fundamentals of financial inclusion, which determine the nature,

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

mechanisms, and channels of its impact on financial stability. In addition, it clarified the impact of financial inclusion on achieving financial stability in Iraq for the period (2010-2024), using financial and statistical data published by the World Bank and the Central Bank of Iraq. The research relied on the analytical (descriptive) approach and the quantitative and metric approach using the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) method, based on the hypothesis that financial inclusion and its indicators are capable of achieving financial stability in Iraq. The research concluded with several results, the most important of which is the existence of a statistically significant relationship between financial inclusion and financial stability, which means the need to pay attention to the topic of financial inclusion and its role in achieving financial stability. The research also suggests the need to enhance cooperation between governmental and banking agencies to coordinate efforts in the field of developing financial inclusion and achieving financial sector stability.

Keywords: Financial inclusion, financial stability, banking sector, financial technology.

المقدمة

يشكل الشمول المالي أحد الركائز الاستراتيجية لتحقيق الاستقرار المالي والتنمية الاقتصادية المستدامة، لا سيما في الاقتصادات الناشئة مثل العراق. ففي ظل التحديات الهيكلية التي يعاني منها القطاع المالي العراقي، تبرز أهمية دراسة العلاقة الجدلية بين تعميم الخدمات المالية وتحقيق الاستقرار المالي المنشود.

يحتل كل من الشمول المالي والاستقرار المالي مكانة مهمة وعالية لدى صانعي السياسات الدولية، حيث دعت منظمة العشرين إلى تعزيز الشمول المالي، في حين دعا مجلس الاستقرار المالي وإتفاقية بازل 3 إلى تعزيز الاستقرار المالي. حيث تسعى العراق إلى تعزيز الشمول المالي، أي زيادة فرص الحصول على الخدمات المالية للأسر والافراد والشركات ذات الدخل المنخفض، وهذا يعتبر جزءاً من إستراتيجياتها الشاملة للتنمية المالية والاقتصادية.

فالشمول المالي يعتبر عملية ضمان وصول الأفراد والاسر والشركات إلى المنتجات والخدمات المالية المفيدة وبأسعار معقولة، والتي تلبي احتياجاتهم بطريقة مسؤولة ومستدامة. أو هو إتاحة وإستخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع من خلال القنوات الرسمية بما في ذلك الحسابات المصرفية والتوفير، خدمات الدفع والتحويل، خدمات التأمين وخدمات التمويل والائتمان لتفادي لجوء البعض إلى الادوات والوسائل غير الرسمية التي تخضع لحد أدنى من الرقابة والإشراف ومرتفعة الأسعار نسبياً مما يؤدي إلى سوء إستغلال حاجات هؤلاء من الخدمات المالية والمصرفية، وفي السياق العراقي، يواجه تحقيق هذا الهدف عوائق متعددة، منها اقتصادية وبنيوية ومجتمعية، تجعل من مسألة تعميم الخدمات المالية تحديًا كبيرًا أمام صانعي السياسات الاقتصادية سواءاً المحلية أو الدولية .

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

المبحث الاول: منهجية البحث والدراسات السابقة

اولاً: منهجية البحث

1. مشكلة البحث: يعتبر موضوع الشمول المالي من الموضوعات المهمة المدرجة على جدول أعمال السياسات الدولية من أجل تحقيق التنمية الشاملة والاستقرار المالي لجميع أفراد وفئات المجتمع وخاصة الفئات الاكثر إحتياجاً، فالشمول المالي هو عملية تمكين جميع أفراد المجتمع والمنشآت من الحصول على مجموعة متكاملة من الخدمات المالية الملائمة وبأسعار مقبولة وتكلفة منخفضة وطريقة مناسبة وملائمة للمساهمين في الحد من الفقر المالي، مما يحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاستقرار المالي، ولكن تواجه العديد من الدول الكثير من المشاكل والمعوقات التي تقلل من تعزيز الشمول المالي والتي من أهمها هو كيفية وإمكانية الوصول إلى الفئات المستهدفة.،وبناءا على ما تم ذكره يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤل التالي:-

- كيف يؤثر الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي في العراق ؟ وماهو الدور الذي يمكن أن تلعبه الشمول المالي لتحقيق الاستقرار المالي لفئات المجتمع العراقي.

2.أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى تحليل الآليات التي يمكن من خلالها للشمول المالي أن يسهم في تحقيق الاستقرار المالي في العراق، مع التركيز على القنوات الرئيسية لهذا التأثير، مثل الوصول إلى الخدمات المالية، الكثافة المصرفية، الانتشار المصرفي، عدد الفروع المصرفية ، نقاط تقديم الخدمات الالكترونية (بطاقات الدفع)، وخدمات البيع الالكتروني. كما تسعى إلى تقييم السياسات والإصلاحات المطلوبة لتسريع وتيرة الشمول المالي في البلد. من خلال الأخذ بعين الاعتبار المؤشرات المالية والمتمثلة في مؤشر الادخار، مؤشر الاقتراض ومؤشر استخدام الحسابات في المؤسسات المالية الرسمية من خلال توضيح صورة شاملة عن واقع واحتياجات تعزيز الشمول المالي في العراق للارتقاء بمؤشرات الشمول المالي وتحسينها من خلال تعزيز الوصول إلى التمويل والخدمات المالية فيه، ويمكن تلخيص أهم أهداف البحث فيما يلي:-

1- تحديد تأثير الشمول المالي على الاستقرار المالي لفئات المجتمع العراقي المختلفة بأبعاده (تغطية النفقات، التحكم في الامور المالية، الشعور بالامان المالي).

2- التعرف على المفاهيم والمضامين العلمية لكل من الشمول المالي والاستقرار المالي وعلاقتهما مع بعضهما وصولاً إلى تحقيق الاهداف الاجتماعية والاقتصادية من أجل تطبيقها في العراق.

4- قياس وتحديد العلاقة ما بين الشمول المالي والاستقرار المالي في العراق.

3. أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في أنه يتناول موضوعاً حيوياً ولم ينل نصيباً كافياً من الدراسات المالية، إذ تظهر أهمية البحث من خلال قياس وتحليل أثر الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي الذي يعكس أثره على القطاع المالي وتوسيع إستخدامات الخدمات المالية، وذلك لما له من دور في تحقيق الاستقرار المالي والسلامة المالية وحماية المستهلك التي تعود بالنفع العام للبلد، فضلاً عن بيان أهم أهداف الشمول المالي ومؤشراته وتحديد ماهي سياسات الشمول المالي التي تعتمد عليها الدول من أجل تعزيز الاستقرار المالي.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

يسعى هذا البحث إلى سد فجوة معرفية في الأدبيات الاقتصادية والمالية المتعلقة بالعراق، حيث أن معظم الدراسات السابقة ركزت على جوانب جزئية من القطاع المالي دون الربط بشكل منهجي بين الشمول المالي والاستقرار المالي. كما أن النتائج المتوخاة من هذا البحث يمكن أن تشكل مرجعًا مفيدًا لصانعي السياسات في البنك المركزي العراقي. حيث تشير البيانات إلى أن نسبة كبيرة من السكان لا يزالون خارج النظام المالي الرسمي، مما يحرم الاقتصاد من فرص النمو ويضعف فعالية السياسات الاقتصادية. كما أن التركيز المفرط للنظام المصرفي على تمويل القطاع العام على حساب القطاع الخاص يزيد من هشاشة القطاع المالي في البلد.

4. فرضيات البحث

يستند الفرضية الرئيسية للبحث الى (ان الشمول المالي ومؤشراته كفيلة بتحقيق الاستقرار المالي في العراق).ويتفرع منها الفرضيتين الفرعيتين:-

فرضية العدم : لايوجد اية علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية ما بين مؤشرات الشمول المالي وتحقيق الاستقرار المالي في العراق.

الفرضية البديلة: يوجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية ما بين مؤشرات الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي في العراق.

5.أسلوب البحث (منهج البحث): من أجل تحقيق أهداف البحث فقد تم الاعتماد على المنهج التحليلي (الوصفي) والمنهج الكمي (الاقتصاد القياسي) بإستخدام الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة(ARDL) لقياس وتحليل أثر المؤشرات الكمية والنوعية للشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي في العراق للمدة (2010- 2024) معتمداً على البيانات الرسمية التي نشرها وزارة التخطيط والجهاز المركزي للاحصاء في العراق والبنك المركزي العراقي. حيث يتم استعراض الإطار المفاهيمي للشمول المالي والاستقرار المالي، ثم تحليل المؤشرات الكمية والنوعية للوضع الراهن في العراق، مع الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في هذا المجال

6. حدود البحث: يتضمن حدود البحث مايلي:

أ- الحدود المكانية :أهتم البحث بالقطاع المالي والمصرفي العراقي بشكل عام لقياس وتحليل متغيرات البحث. .

ب-الحدود الزمانية : تمثلت الحدود الزمانية بالمدة الزمنية (2010- 2024)، لكونها تتضمن سلسلة زمنية من البيانات والاحصاءات الصادرة عن الجهات الحكومية الرسمية.

7. إطار وهيكل البحث: لغرض التوصل الى أهداف البحث فقد تم تقسيمه الى أربعة مباحث، حيث تناول المبحث الاول منهجية البحث والدراسات السابقة، في حين خصص المبحث الثاني للجانب النظري للبحث (الشمول المالي والاستقرار المالي)، أما المبحث الثالث فخصص للجانب التطبيقي والعملي للبحث (تقدير الأنموذج القياسي وإختيار أفضل أنموذج لقياس أثر الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي في العراق للمدة (2010- 2024)، وأختتم المبحث الرابع بأهم الاستنتاجات والمقترحات.

ثانياً: الدراسات السابقة: تهدف الدراسات السابقة إلى إبراز العلاقة ما بين الشمول المالي والاستقرار المالي، حيث يساهم الشمول المالي في تعزيز النمو الاقتصادي، والحد من الفقر، وتحسين توزيع الدخل. كما أن الشمول المالي يساعد على زيادة قدرة القطاع المالي على جذب المدخرات، وتلبية الاحتياجات الاستثمارية والاستهلاكية للأفراد، مما يؤدي إلى استقرار مالي أكبر، حيث يتناول البحث الحالي عدد من الدراسات السابقة العراقية والعربية والاجنبية المرتبطة بالشمول المالي والاستقرار المالي، والتي تمثل النتاج الفكري للباحث والقريبة من البحث او الدراسة الحالية، ومن هذه الدراسات هي مايلي:

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

1- **دراسة (الفتلاوي(2019) بعنوان تحليل العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المصرفي (دراسة تطبيقية في العراق للمدة(2010- 2016)**، يهدف هذا البحث إلى تحديد العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المصرفي وكيف يمكن قياس كل واحد منهما ، ولتحقيق هدف البحث فقد تم الاعتماد على منهج التحليل الوصفي من خلال البيانات المتاحة للمدة (2010-2016). وذلك من خلال مجموعة من التساؤلات لإعطاء رؤية علمية متكاملة تبين الفعالية الاقتصادية للشمول المالي في تعزيز الاستقرار المصرفي من خلال تحليل البيانات لايجاد علاقة الارتباط والاثر بينهما تم جمع البيانات من النشرات السنوية للبنك المركزي العراقي، وقد توصل البحث إلى ضرورة قيام البنك المركزي بتوسيع استخدام أجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع والبطاقات الالكترونية، وذلك للدور المهم الذي تؤديه في توفير المعاملات المصرفية الالكترونية وإيصالها الى أكبر شريحة في المجتمع العراقي، وكذلك تنويع الاقتصاد الذي سوف يكون له تأثير إيجابي في الاستقرار المصرفي، كما وتوصل البحث الى ضعف البنية التحتية التكنولوجية للقطاع المصرفي وحداثة قطاع الاتصالات في العراق والذي بدوره أدت الى تدني مستويات الانتشار والكثافة والعمق في تقديم الخدمات المالية والمصرفية ،اضافة الى تدني مستويات التثقيف المالي للوحدات الاقتصادية مما أضعفت قدراتهم المالية في القطاع المصرفي، وأوصى البحث بتعزيز الانتشار الجغرافي للقطاع المصرفي في ضوء توسيع شبكة فروع البنوك ومقدمي الخدمات المالية.

2- **دراسة (صليحة، فلاق ،واخرون (2019) بعنوان تعزيز الشمول المالي كمدخل استراتيجي لدعم الاستقرار المالي في العالم العربي** ، يهدف البحث إلى معرفة مدى تعزيز الشمول المالي كمدخل أساسي وإستراتيجي لدعم الاستقرار المالي ومؤشراته، وقد أعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، وأعتمد الباحثون على الاشكالية التالية : ماهي متطلبات تعزيز الشمول بإعتباره ركيزة هامة لدعم الاستقرار المالي في العالم العربي، وقد توصلوا الى أن دول العالم العربي تحتل المرتبة الاخيرة فيما يخص مؤشر إمتلاك الافراد البالغين لحسابات في المؤسسات المالية الرسمية، بالرغم من التحسن الذي يشهده هذا المؤشر خلال سنة (2017)، حيث بلغت نسبة (37%) مقارنة بنسبة (69%) للمتوسط العالمي ، وأوصى البحث بزيادة الاهتمام من قبل الافراد البالغين في هذه الدول الى الاعتماد على فتح الحسابات في المؤسسات المالية الرسمية وعدم الاعتماد على المؤسسات المالية غير الرسمية ، لان ذلك قد يساعدهم للوصول الى الخدمات المالية بسرعة وباقل التكاليف وكذلك الاطمئنان على حساباتهم.

3- **دراسة (العراقي والنعيمي (2018) بعنوان الشمول المالي و أثره في تعزيز الاستقرار المالي في البلدان العربية** ، يهدف هذا البحث إلى بيان غياب التأثير سواءا الايجابي منه أو السلبي لمؤشرات الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي في البلدان العربية عينة البحث، وهي مناقضة للاطر النظرية والدراسات التجريبية التي أكدت في معضمها على التأثير الايجابي للشمول المالي في الاستقرار المالي فضلاً عن رفعه مستوى الاستخدام والنمو الاقتصادي، ويعود سبب غياب هذا التأثير في البلدان العربية أساساً إلى الضعف الشديد الذي تعاني منه هذه البلدان في درجة الشمول المالي ، فالمستوى المنخفض من الشمول المالي لن يكون له تأثيراً في الاستقرار المالي ، وقد استخدمت عينة من البلدان العربية تكونت من (12) بلد عربي جمعت بيانات مقطعية للمتغيرات الداخلة في البحث لسنتي (2011) و (2014)، ثم دمجت بسلسلة زمنية بلغت مشاهداتها (24) مشاهدة مكونة بذلك ما يعرف بالبيانات المزدوجة ، وأوصى البحث بأنه بالرغم من وجود مستويات مقبولة من الشمول المالي في بعض البلدان العربية فإنه لايعكس العمق المطلوب للشمول المالي ، كما ويوصي على استلام الدخول فقط من خلال البطاقة الذكية دون ان يولد ذلك انتشاراً موسعاً في الوصول الى استخدام الادوات المالية الاخرى

.

4- Study (Haning, J. and Jansen, S.(2010), (Financial Inclusion and Financial Stability: Current Policy Issues).

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

يهدف البحث إلى أن الشمول المالي يحتوي على مخاطر على المستوى المؤسسي، حيث تشير الدلائل إلى أن المدخرين ذوي الدخل المنخفض والمقترضين يميلون للحفاظ على سلوك مالي قوي طوال الازمة المالية فيحفظون ودائعهم في مكان آمن حتى يتمكنون من تسديد قروضهم ، وتعزى المخاطر المؤسسية في السوق المالي إلى وجود أعداد كبيرة من الزبائن ذوي الارصدة المحدودة وقليلي التعامل وعلى الرغم من أن هذا يؤدي الى إثارة بعض المخاوف بشأن مخاطر السمعة لحماية المصارف والزبائن من عدم الاستقرار المالي ، وأوصى البحث بمواصلة العمل على تعزيز الشمول المالي وتحقيق الاستقرار المالي في سبيل حصول الافراد ذوي الدخل المنخفض على الخدمات المالية بشكل جيد ، كما أوصى بضرورة تفعيل مؤشرات الشمول المالي واهم أدواته لغرض تحقيق الاستقرار المالي للافراد والمؤسسات المالية.

ثالثاً: أوجه التشابه والاختلاف بين البحث الحالي والدراسات السابقة

1- تتشابه الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة في إختيار القطاع المصرفي كعينة للبحث.

2- تتشابه الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة في استخدام النماذج القياسية المستخدمة لقياس اثر الشمول المالي في الاستقرار المالي.

3- تتشابه الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة في اختيار المنهج الوصفي التحليلي لفهم خصائص متغيرات الدراسة.

4- اختلفت الدراسة الحالية عن بعض الدراسات السابقة في إختيار الحدود الزمنية للدراسة وقياس متغيرات الدراسة.

5- اختلفت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في أنها حاولت قياس وتحليل أثر الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي في العراق قبل تطبيق مبادئ وأبعاد الشمول المالي من قبل المركزي وبعده. .

المبحث الثاني: الإطار النظري للبحث (الشمول المالي والاستقرار المالي)

أولا: الشمول المالي

1- مفهوم الشمول المالي : هناك أختلاف واضح في مفهوم الشمول المالي (Financial Inclusion) سواءاً من قبل المؤسسات المالية والمصرفية المختلفة أو من قبل الأكاديميين المتخصصين، ولذلك فقد تعددت مفاهيم الشمول المالي، حيث يعرفه البعض بأنه عبارة عن إمكانية وصول الافراد الى الخدمات المالية بالوسائل الرسمية بما في ذلك فتح الحسابات المصرفية بأنواعها وخدمات التأمين والدفع والتحويل (فهد والعكيدي، 2019،ص. 417). في حين تعرفه دراسات اخرى بأنها عبارة عن توفير الخدمات المالية المستدامة والرشيدة للأفراد، أو توفير الخدمات المالية بجودة عالية مع الالتزام بحماية مستخدمي هذه الخدمات(Dangi & Kumar,2013,PP.155)، كما يعرفه آخرون بأنه (النظام الذي يقوم على أساس مدى قدرة الافراد على الوصول واستخدام المنتجات والخدمات المالية والمصرفية المتاحة في السوق والملائمة لاحتياجات الزبائن بمختلف فئاتهم وتمكينهم من العيش بحياة إجتماعية كريمة ذات مستوى اقتصادي معقول (هوجان وآخرون، 2021،ص. 62).

كما يمكن تعريف الشمول المالي بأنه " العملية التي تتضمن وصول وإتاحة وإستخدام النظام المالي الرسمي لجميع الافراد في الاقتصاد القومي بتكلفة وجودة مناسبة" (Bose et al,2016,PP.13). كما وعرف بأنه " إتاحة واستخدام كافة المنتجات والخدمات المالية والمصرفية بتكاليف معقولة لأكبر عدد من المجتمعات والمؤسسات والافراد خصوصاً شرائح الدخل

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

المنخفض في المجتمع" (الشمري، 2016، 294). وفي تعريف أخر يعتبر الشمول المالي بأنه " أداة توفر سهولة الوصول للخدمات المالية الرسمية، لذلك فإن الشمول المالي يعني ببساطة طرق توفير الخدمات المالية مثل الائتمان والادخار والتأمين بأسعار ميسورة لفئات المجتمع كافة" (Yorulmaz,2016,PP.24). كما عرفها مجموعة دول العشرين (G20) : بأنها عبارة عن تعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع وبما يشمل الفئات المهمشة والفقيرة للمنتجات والخدمات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم بحيث تقدم لهم بشكل شفاف وعادل وبتكاليف معقولة (صندوق النقد العربي، 2015، ص.2-3).

وفي ضوء التعاريف والمفاهيم المختلفة للشمول المالي والتي أشار إليها مختلف الكتاب والباحثين، فإن الشمول المالي هو إتاحة المنتجات والخدمات المالية وإستخدامها من قبل شرائح المجتمع، بما يشمل الفئات ذوي الدخل المحدود والميسورين، كما تقدم بشكل عادل وبتكاليف معقولة دون تمييز وتساعدهم على استمرار مشاريعهم ليصبحوا جزءاً من النشاط الاقتصادي في ضوء القنوات الرسمية التي تحكم عملها من التعليمات والضوابط التي يصدرها البنك المركزي بتمام رقابته الاشرافية على تنفيذ هذه التعليمات والضوابط بما يضمن حماية المستهلك ونشر الثقافة المالية بنفس الوقت، ولا يمكن تحقيق الشمول المالي من دون التثقيف المالي فالمستهلك الواعي يكون أكثر إدراكاً للمخاطر والمكاسب المرتبطة بالمنتجات المالية وأكثر وعياً لحقوقه وواجباته.

2- **أهمية الشمول المالي:** يحظى الشمول المالي والوصول للخدمات المالية والمصرفية بأهمية متزايدة لاسيما في السنوات الاخيرة لدى مختلف دول العالم وتحديداً في الدول النامية، إذ تبنت مجموعة العشرين الشمول المالي كأحد المحاور الرئيسة في أجندة التنمية الاقتصادية والمالية، كما تبنت العديد من الدول استراتيجيات واتخذت خطوات فعالة نحو تحسين فرص الوصول للتمويل والحصول على الخدمات المالية بهدف تحسين فرص النمو والاستقرار الاقتصادي والمساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر(خليل، 2015، PP.5).ويمكن إبراز اهمية الشمول المالي من خلال مايلي:-

أ- يلعب الشمول المالي دوراً مهماً في اتمتة النظام المالي، إذ يتطلب توسيع انتشار الخدمات المالية وزيادة معدلات استخدامها المزيد من اتمتة هذه الخدمات بما يجذب المزيد من مستخدمين الثورة التكنولوجية في مجال الاتصالات والالكترونيات التي يشهدها العالم في القرن الواحد والعشرين، وإن زيادة الاعتماد على الخدمات المالية الالكترونية خصوصاً فيما يتعلق بالمدفوعات له فائدة لكل من المرسل والمستقبل والمؤسسات المالية التي تقوم بتقديم هذه الخدمات، إذ تصل المدفوعات بسرعة أكبر وبتكلفة أقل، كما إن اتمتة هذه المدفوعات ستخلق فرصة لدخول المزيد من الافراد في عداد مستخدمي النظام المالي الرسمي(World Bank,2011,PP.2).

ب- يسهم الشمول المالي في تعزيز جهود التنمية الاقتصادية، إذ أن هناك علاقة طردية ما بين الشمول المالي والناتج المحلي الاجمالي، كما أثبتت الدراسات أن تعميق الخدمات المالية يحد من أوجه انعدام المساواة بين الافراد وان توفير خدمات التمويل الاصغر ساعد كثيراً على ايجاد فرص العمل خارج الاطار الحكومي، إذ تصل نسبته الى (50 %)، ويقلل الشمول المالي من تكاليف تقديم الخدمات العامة والتي تتميز بكفاءة اكبر عند تقديمها، مثلا استخدام بطاقة بلاستيكية

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

والتحويلات الالكترونية للمنافع الاجتماعية يمكن ان يسهم في تقليل التكاليف التي تتحملها الحكومة في مقابل الاليات التي تعتمد بصورة اكبر على الاوراق (الدريعي، 2018، ص.13).

ت- للشمول المالي دور في تعزيز قدرة الافراد على الاندماج والمساهمة في بناء مجتمعاتهم، إذ أن تحسين قدرة الافراد على استخدام الخدمات المالية في النظام المالي ستعزز قدرتهم على بدء أعمالهم الخاصة، والاستثمار في التعليم، فضلاً عن تحسين قدرتهم على إدارة مخاطرهم المالية وامتصاص الصدمات المرتبطة بالتغيرات المالية (معهد الدرسات المصرفية، 2016،ص. 2).

ث- يعد الشمول المالي عنصراً متزايد الاهمية لسياسات التنمية الدولية، كما يتضح ذلك من اعتماد الجمعية العامة للامم المتحدة" أهداف التنمية المستدامة" في أيلول عام 2015، المتكونة من (17) هدفاً رئيسياً، ستة منها تحتوي على مؤشرات مرتبطة بالشمول المالي، وذلك لانه كان الهدف الاول للقضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان، وحصول الجميع على عدد من الخدمات الاساسية كهدف يمكن تحقيقه بحلول عام (2030)، بما في ذلك الخدمات المالية، أما الهدف الثاني فكان تعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام والعمالة الكاملة وفرص العمل اللائق للجميع ، كما يشير أيضاً الحاجة الى تشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة وإضفاء الطابع الرسمي وتنميتها، في ضوء الوصول الى الخدمات المالية، وهذا يدل على اعتراف جميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة بأهمية الشمول المالي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية (Clotteau & Measho,2016,PP.13).

ح- يساعد الشمول المالي في مكافحة غسيل الاموال وتمويل الارهاب، إذ أن إجراءات مكافحة غسيل الاموال وتمويل الارهاب ترتبط إيجابياً مع الشمول المالي، ذلك يعني أنه كلما زاد استخدام الخدمات المالية الرسمية زادت كفاءة مكافحة غسيل الاموال وتمويل الارهاب، وهذا يدل على توحيد الهدف في جذب الافراد والشركات المستبعدين مالياً في التعامل مع المؤسسات المالية والمصرفية (FATF/OECD,2013.pp.15).

3- أهداف الشمول المالي : يهدف الشمول المالي الى تحقيق الاستقرار المالي وتعزيز التنمية الاقتصادية وتحسين مستويات المعيشة للمواطنين وتقليل نسب البطالة، وتمكين فئة الشباب والنساء مالياً وذلك من خلال مايلي (ضيف، 2020،ص. 476- 477):

1. رفع نسبة القدرات المالية لدى الشرائح المستهدفة من المجتمع وذلك من خلال تنمية الثقافة والمعرفة المالية لدى النساء والشباب والعاطلين عن العمل وتعزيز ثقتهم بمزودي الخدمات المالية في القطاع المالي والمصرفي.
2. تعزيز وصول كافة شرائح المجتمع الى الخدمات والمنتجات المالية ومصادر التمويل والاستفادة منها خاصة في المناطق الريفية والمناطق المهمشة.
3. توعية وتثقيف مستهلكي الخدمات والمنتجات المالية وزيادة معرفتهم بالحقوق والواجبات المترتبة عليهم عند استخدام تلك الخدمات والمنتجات وذلك حماية لحقوقهم.
4. دعم التحول من الاعتماد على المدفوعات النقدية كوسيلة لتسوية المعاملات المالية والتجارية الى نظام حديث يعتمد على التسوية المصرفية الالكترونية، وذلك لتشجيع دخول الانشطة غير الرسمية في القطاع الرسمي للحد من الانشطة غير المشروعة ومكافحة ظاهرة غسيل الاموال.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

4- متطلبات تحقيق الشمول المالي: تتضمن الشمول المالي العديد من المتطلبات الرئيسية ، وكما يلي (عوض، 2021، ص.3) :-

أ- دراسة السوق المصرفي بصورة جيدة ومتجددة لمعرفة مدى جدوى الخدمات المصرفية المتاحة، ومدى تناسبها مع متطلبات وإحتياجات جميع فئات وشرائح المجتمع.

ب- العمل على إطلاق خدمات جديدة تغطي كافة الاحتياجات المصرفية لجميع فئات المجتمع.

ت- متابعة الزبائن لمعرفة مدى رضائهم عن الخدمات المتاحة، وتوفير كل المعلومات التي يحتاجونها عن حساباتهم.

ث- توفيرالخدمات الاستشارية للزبائن ومساعدتهم في إختيار الخدمات الاكثر ملائمة لهم والتي تساعدهم في إدارة أموالهم بطريقة سليمة.

ح- العمل على تفعيل دور الجهات الرقابية المختلفة مما يكسب ثقة الزبائن بالخدمات المقدمة.

5-أبعاد الشمول المالي: للشمول المالي أبعاد مختلفة وكل واحدة من هذه الابعاد لها آثار على العلاقة بين مزودي الخدمات المالية وزبائنهم، ولكل منها دور مختلف في تحقيق الاستقرار المالي، وقد استخدمت مجموعة من هذه الأبعاد في مختلف الجهود المبذولة لجمع البيانات المتعلقة بالشمول المالي من قبل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومؤسسة التحالف العالمي من اجل الشمول المالي (العبيدي، 2019، ص. 37- 39)، ويمكن توضيح هذه الابعاد من خلال مايلي:

البعد الاول:- الوصول إلى الخدمات المالية : وعادة ما يكون من مسؤولية جانب العرض وينطوي على البنية التحتية المصرفية المادية ، وتوفر فروع البنوك وأجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع، أو الحصول على البنية التحتية الرقمية، إذ يساعد هذا البعد في قياس حجم السكان المصرفيين، أو القدرة على استخدام الخدمات والمنتجات المالية في إطار نظام مالي شامل، ينبغي أن تكون الخدمات المالية مثل المصرف ، الفروع ، المنافذ، وآلات الصرف الالي(ATMs) أو وكلاء البنوك (BAs) أو في بعض البلدان المعروفة بأسم المراسلات المصرفية (BCs) لتوفير الخدمات المصرفية للسكان (Gamito,2018,PP.9).

البعد الثاني:- استخدام الخدمات المالية : وهو في المقام الأول من مسؤولية جانب الطلب التي تنطوي على وتيرة مدى تفاعل الافراد والمؤسسات مع الخدمات المالية , وإذا ما توفرت للزبون الخدمات المالية ، فهل يستخدمها على سبيل المثال إذا كان الزبون لديه حساب مصرفي، وهل يقوم بعمليات السحب والايداع والمدفوعات(Malvern,2016,PP.4). إذ تفشل الحملات التي تهدف إلى زيادة عدد الحسابات إذا كانت إستخدام تلك الحسابات تتم بشكل نادر أو لم يتم أستخدامها مطلقاً، وإن تحديد مدى استخدام الخدمات المالية يتطلب جمع بيانات حول مدى انتظام وتوافر الاستخدام عبر فترة زمنية معينة (Yoshino & Morgan,2016,PP.4).

البعد الثالث:- جودة الخدمات المالية: ويقصد به قدرة الخدمات المالية أو المنتجات على تلبية طلبات المستهلك وإن عملية وضع مؤشرات لقياس أبعاد الجودة يعد تحدياًنظرياً بحد ذاته وذلك لكون بعد الجودة للشمول المالي ليس بعداً واضحاً ومباشراً، إذ أن هنالك العديد من العوامل التي تؤثر على جودة الخدمات المالية ونوعيتها مثل تكلفة الخدمة ووعي المستهلك وفعالية ألية التعويض فضلاً عن خدمات حماية المستهلك والكفالات المالية، والمنافسة الشفافة في السوق، وهنالك أيضاً العوامل غير الملموسة مثل ثقة المستهلك (Alliance for financial inclusion,2013,PP.4).

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

ثانياً:الإستقرار المالي

1- مفهوم الاستقرار المالي: يعتبر الاستقرار المالي من أهم المواضيع في الوقت الراهن، حيث تسعى البنوك الى تحقيقها والحفاظ عليها، وذلك بالاعتماد على الطرق الصحيحة والسليمة في أدائها. حيث يعرف مفهوم الاستقرار المالي على أنه "حالة يكون فيها النظام المالي مستقر" ويمكن أن يعني ذلك الحالة التي تكون فيها جميع مكونات النظام المالي الثلاثة في حالة استقرار(Boulenfad & Hacini, 2021,PP.739-740).

الاول: إستقرار المؤسسات المالية يساهم في تسهيل وتنظيم عمليات الوساطة المالية من دون الحاجة إلى دعم خارجي من مؤسسات أخرى كالحكومة.

الثاني: إستقرار الاسواق المالية يعني عدم وجود إضطرابات في عمليات السوق وثبات أسعار الاصول المالية.

الثالث: إستقرار البنية التحتية المالية، ويشير إلى النظام المالي المنظم الذي يدعم البنية التحتية للسوق المالي.

والاستقرارالمالي يعني العمل على التأكد من قوة وسلامة عمل جميع مكونات النظام المالي مما ينطوي على غياب التشنجات والتوترات في هذا الجهاز بما ينعكس إيجاباً على الاقتصاد(Narayanan & Davli ,2004 ,PP.4).

أو أنه عبارة عن قدرة النظام المالي على المقاومة والتصدي للصدمات والتحقق من حدة الاختلالات الناتجة من الاقتصاد الحقيقي والقطاع النقدي وكون هذه الاختلالات الناتجة من الاقتصاد الحقيقي والقطاع النقدي تنقص من قدرة النظام المالي على التخصيص الامثل للموارد. كما ويعرف الاستقرار المالي بأنه الحالة التي يكون فيها القطاع المالي قادر على التحوط ضد الازمات الداخلية والخارجية، والاستمرار في حالة وقوع الازمات في أداء وظيفتها المتمثلة في توجيه الموارد المالية نحو الفرص الاستثمارية بكفاءة، كما يمكن أن يحدد درجة الاستقرار المالي بحسب قدرة النظام المالي على التخفيف من وطأة تداعيات الازمات للاقتصاد الحقيقي. أي بمعنى أخر إن الاستقرار يرتبط بالنظام ومكوناته والانشطة المرتبطة به وعلى رأس ما يولي له الاهمية والعناية لاسواق المال والبنوك التجارية، ومن أهم الجهات المسؤولة عن تحقيق ذلك البنوك المركزية من خلال السياسات النقدية والمالية التي تنتجها. ويمكن إعتبار النظام المالي مستقراً إذا ما أتسم بالامكانيات التالية (السبعاوي وأخرون، 2012،ص.70)

1- تسييركفاءة توزيع الموارد الاقتصادية، حسب المناطق الجغرافية ومع مرورالوقت الى جانب العمليات المالية والاقتصادية الاخرى(كالادخار والاستثمار، الاقتراض، خلق السيولة وتوزيعها، وتحديد أسعار الاصول).

2- تقييم المخاطر المالية وتسعيرها وتحديدها وإدارتها.

3- استمرار القدرة على أداء هذه الوظائف الاساسية حتى مع التعرض للصدمات الخارجية أو في حالة تراكم الاختلالات.

بناءاً على ذلك يمكن تقديم التعريف الشامل للاستقرار المالي على النحو التالي: أن يكون النظام المالي قادراً على مواجهة كل الازمات وتمكنه من القيام بمهامه دون أن يؤدي إلى عدم الموازنة بين القطاع الحقيقي والقطاع النقدي، من خلال التقييم المسبق للمخاطر المالية وتسعيرها.

2- أهداف الاستقرار المالي: هناك العديد من الاهداف التي تسعى الاستقرار المالي الى تحقيقها ومنها (الشاذلي، 2014، ص 41) و(عبدالله، 2019، ص 14):-.

أ- الوصول إلى قطاع مالي فعال يسهم في تحقيق النمو الاقتصادي المرتفع والمستدام، وتتناسب مؤشرات الاداء به مع المؤشرات الاقتصادية الكلية، وتعمل فيه الاسواق المالية بكفاءة مع الالتزام بالقواعد الاحترازية لتعاملات المؤسسات المالية بها، وتتحقق من خلاله الرقابة الفعالة على المؤشرات المالية، ويتمتع ببنية تحتية ذات كفاءة عالية وتحظى بثقة المتعاملين.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

ب- تشجيع اعتماد سياسات وقائية وأخرى علاجية في الوقت المناسب لتفادي عدم الاستقرار المالي ، مع تقرير القدرة على استعادة الاستقرار الى النظام المالي في حالة فشل التدابير الوقائية والعلاجية في الحد من إمكانية انتقال آثار الصدمة من القطاع المالي كقطاع حقيقي والعكس.

ت- تمكين صانعي السياسة ومتخذي القرارات المالية من الوقوف على مواطن الضعف المحتملة في وقت مبكر قبل حدوث انفجار فقاعة سعرية يترتب عليها تصحيح جبري للاسعار القائمة للاصول بشقيها العيني والمالي.

ث- تعزيز الاستقرار على مستوى النظام المالي ككل وليس فقط على مستوى المؤسسات الصغيرة والفردية، كل ذلك بهدف تعزيز قدرة النظام المالي على تحمل الصدمات ولعب دور فعال في عملية النمو الاقتصادي.

ح- التركيز على إجراء الدراسات وتحليل أهم العوامل والقطاعات التي تؤثر على استقرار النظام المالي، بما في ذلك سلامة المراكز المالية للمؤسسات المالية غير المصرفية، وسلامة المراكز المالية لقطاع الشركات واتساق نمو الائتمان المصرفي مع حجم النشاط الاقتصادي.

3- محددات الاستقرار المالي: تتمثل محددات الاستقرار المالي في مؤشرات الحيطة والكلية وهي مؤشرات تدل على مدى سلامة واستقرار النظام المالي، وتساعد البلدان على تقييد مدى قابلية أنظمتها المصرفية للتأثر بالازمة المالية وأهميتها في كل من (شويطر، 2017،ص. 23):

أ- السماح برصد النظام المالي، وأن يكون التقييم مبيناً على مقاييس كمية موضوعية.

ب- تساعد على الافصاح عن المعلومات المالية في الاسواق للجمهور.

وتشمل مؤشرات الحيطة الكلية على جانبين وهما:-

- مؤشرات الحيطة الجزئية المحيطة لتقييم سلامة مؤسسات القطاع المالي بشكل منفرد.
- مؤشرات الحيطة الكلية المرتبطة بسلامة النظام المالي ككل.

4- الركائز الاساسية لتحقيق الاستقرار المالي : هناك العديد من الركائز الاساسية والضرورية التي تسهم بشكل كبير في تحقيق الاستقرار المالي، حيث يستفيد القطاع المالي من الشمول المالي من خلال دور البنك المركزي في التثقيف المالي مما يؤدي إلى تحقيق الاستقرارالمالي وتتمثل هذه الركائز فيما يلي:-

أ- دعم البنية التحتية المالية: حيث تعتبر هذه الركيزة ضرورية لتلبية متطلبات الشمول المالي، وتعد من أهم الركائز لتحقيق بيئة ملائمة وقوية له لغرض تحقيق الاستقرار المالي.

ب- الحماية المالية للمستهلك: يتم من خلال معاملة عادلة وشفافة لكل العملاء على حد سواء وتسهيل الحصول على الخدمات المالية بأقل التكاليف وبجودة عالية وتزويدهم بالمعلومات الكافية وخدمات الاستشارة المالية ، إضافة إلى ضرورة التثقيف المالي خاصة للفئات المهمشة. (مروان ورشيد،2018،ص. 95).

ت- تطوير منتجات وخدمات مالية تلبي احتياجات كافة فئات المجتمع: يعتبر أحد أهم ركائز تعزيز الشمول المالي من خلال تسهيل الحصول على الخدمات المالية والوصول إليها وتقديمها للافراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر (جازية ،2020،ص. 5).

ث- التثقيف المالي: يعتبر التثقيف المالي والتوعية المالية من الركائز التي يتوجب على كل دولة الاهتمام بها، من خلال وضع وإعداد إستراتيجية وطنية موجهة لتعزيز مستويات التعليم والتثقيف المالي والعمل على تطوير هذه الاستراتيجيات من طرف الجهات الحكومية والقطاع الخاص وكل الاطراف ذات العلاقة،بهدف تعزيز الوعي والمعرفة المالية لدى المواطنين خاصة تلك الفئات المستبعدة والمهمشة. (سعدان ومحاجبية، 2018، ص.5).

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

المبحث الثالث: الاطار التطبيقي والعملي للبحث

يختص هذا المبحث بقياس وتحليل دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي في العراق للمدة (2010-2024). وبيان العلاقة السببية (Causality Relationship) بين كل من أبعاد ومؤشرات الشمول المالي والاستقرار المالي. حيث تم استخدام البيانات المالية والاحصائية للمدة (2010-2016) قبل تطبيق الشمول المالي من قبل البنك المركزي بشكل فعلي والبيانات المالية للمدة (2017- 2024) بعد تطبيق الشمول المالي ومؤشراته وابعاده ، ومن أجل بيان مستوى وحجم أثر الشمول المالي ومؤشراته في تحقيق الاستقرار المالي نستعين ببعض الاختبارات والتقديرات القياسية على النحو الاتي:-

1: بناء الانموذج القياسي:

يمكن وصف النموذج القياسي المعتمد على النحو الآتي:

$$Yt= B_0 + B_1 ATM_t+B_2EM_t+B_3KM_t+ B_4NMt+B_5POCt- B_6POSt+ Ut$$

حيث ان :

Y= الاستقرار المالي، ATM= آلة الصراف الالي، EM= الانتشار المصرفي، KM= الكثافة المصرفية، NM= عدد الفروع المصرفية، POC = تقديم الخدمات الالكترونية أو بطاقات الدفع الالكتروني، POS = نقاط البيع الالكتروني، t= الفترة الزمنية من 2010 إلى 2024، U:العنصر العشوائي/حد الخطأ.

2: وصف المتغيرات المستخدمة وتحليلها

يمكن توضيح وتوصيف متغيرات نموذج الاستقرار المالي من حيث طبيعتها واتجاهاتها، كما يوضح الجدول الآتي نتائج بعض المؤشرات الإحصائية المستخدمة في الانموذج القياسي المستخدم.

الجدول (1): نتائج بعض المؤشرات الاحصائية للبيانات والمتغيرات المستخدمة

	Y1	ATM	EM	KM	NM	POC	POS
Mean	177.4	1250.333	2.475333	40.7613	905.2	7346.94	3496.0
Median	177	669	2.31	43.24	888	4826	1812
Maximum	285	3878	2.96	48.22	1042	20228	12102
Minimum	87	337	2.07	33.68	843	20.154	1.31
Std.Dev	61.75158	1136.104	0.288267	4.77729	64.0693	6510291	4045.6
Skewness	0.179973	1.473292	0.277116	-0.16416	1.16105	0.753108	1.1310
Kurtosis	1.843643	3.813509	1.57748	1.538796	3.14871	2150247	2.7347
Jarge-Be	0.916702	5.8401	1.456781	1.401816	3.38392	1.869228	3.2423
Probability	0.632326	0.053931	0.482685	0.496135	0.18415	0.392737	0.1976
Sum	2661	18755	37.13	611.42	13578	110204.2	52440.2
Sum Sq.	53385.6	18070259	1.163373	319.515	57468.4	5.93E+0	2.29E+0
Observation	15	15	15	15	15	15	15

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على تقارير الاستقرار المالي لسنوات مختلفة وباستخدام برنامج 12 Eviews .

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

يستخدم البنك المركزي العراقي مجموعة من مؤشرات السلامة المالية لقياس مستوى الاستقرار المالي او المصرفي، ويمكن حصرها في أربعة مؤشرات أساسية وهي مؤشر كفاية رأس المال ، فضلاً عن مؤشر جودة الموجودات التي تعد من المؤشرات المهمة في تحديد الاستقرار المالي أو المصرفي، إذ أن أغلب المخاطر التي يتعرض لها المصرف وتهدد قدرته المالية تنشأ عادة من التدهور في قيمة الموجودات(القروض)، أما المؤشر الثالث فهو مؤشر الربحية الذي يمثل الهدف الرئيس للمصرف بجانب هدفي تحقيق السيولة والامان لما لها من دور في بقاء المصرف واستمراره، ومن الجدير بالذكر ان تحقيق الربح من قبل المؤسسات المالية والمصرفية بشكل مستمر يشير بدرجة كبيرة الى تحقق الاستقرار المالي، والمؤشر الرابع هو مؤشر السيولة والذي بدوره يعبر عن قدرة المصرف على الوفاء بسحوبات المودعين وتلبية احتياجات المقترضين في الوقت المناسب دون الاضطرار الى تسييل الاوراق المالية بخسارة أو الاقتراض بمعدلات فائدة مرتفعة، وفي هذا البحث تم استخدام هذه المؤشرات الاربعة المتمثلة بمؤشرات الاستقرار المالي، حيث تم استخدام اربع نماذج قياسية يمثل كل نموذج مؤشر من مؤشرات الاستقرار المالي أو المصرفي في العراق، ولكن لوجود بعض المشاكل الفنية والقياسية المتعلقة بتقدير النموذج واختبار المتغيرات اكتفينا بمؤشر واحد فقط والذي هو مؤشر كفاية رأس المال والمتمثل بالاستقرار المالي، حيث أن غالبية اختباراته كانت منطقية ومعنوية ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول(1) أعلاه والذي يبين النقاط التالية:-

1- **كفاية رأس المال المتمثل بالاستقرار المالي**: إن قيم الاستقرار المالي خلال مدة البحث محصورة مابين أدنى قيمة (87) نسبة مئوية وأعلى قيمة(285) نسبة مئوية وبفارق (198) نسبة مئوية، وبمتوسط (177.4)،والوسيط قدر بـ (177)، وأما القيمة الاحتمالية لاختبار (Jarque-Bera) فهي (0.632326) وهي أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى المعنوية (5%)، واستناداً الى ذلك فان متغير الاستقرار المالي يتبع توزيعاً طبيعياً.

2- **اجهزة الصراف الالي**:إن عدد أجهزة الصراف الالي خلال مدة البحث محصورة بين أدنى عدد (337) جهازاً لكل (100) ألف نسمة وأعلى عدد (3878) جهازاً وبفارق (3541) جهازاً، وبمتوسط(1250.333) دينار ، والوسيط قدر بـ (669)، وأما القيمة الاحتمالية لاختبار (Jarque-Bera) فهي (0.053931) وهي أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى المعنوية (5%)، واستناداً الى ذلك فان متغير أجهزة الصراف الالي يتبع توزيعاً طبيعياً.

3-**الانتشار المصرفي**: إن قيم نسبة الانتشار المصرفي خلال مدة البحث محصورة بين أدنى قيمة(2.07) فرع لكل(100) ألف نسمة وأعلى قيمة(2.96) لكل (100) ألف نسمة وبفارق قيمة (0.89) نسبة مئوية ، وبمتوسط (2.475333) نسبة مئوية ، والوسيط قدر بـ (2.31)، وأما القيمة الاحتمالية لاختبار (Jarque-Bera) فهي (0.482685) وهي أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى المعنوية (5%)، واستناداً الى ذلك فان قيم متغير الانتشار المصرفي يتبع توزيعاً طبيعياً.

4- **الكثافة المصرفية**: إن قيم متغير الكثافة المصرفية خلال مدة البحث محصورة بين أدنى عدد أو نسبة (33.68) فرع لكل (100) ألف نسمة، وأعلى عدد أو نسبة(48.22) فرع وبفارق (14.54) ، وبمتوسط(40.7613) ، والوسيط قدر بـ (43.24)، وأما القيمة الاحتمالية لاختبار (Jarque-Bera) فهي (0.496135) وهي أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى المعنوية (5%)، واستناداً الى ذلك فان متغير الكثافة المصرفية يتبع توزيعاً طبيعياً.

5- **عدد الفروع المصرفية**: إن قيم متغير عدد الفروع المصرفية خلال مدة البحث محصورة بين أدنى عدد (843) فرع من الفروع المصرفية، وأعلى عدد (1042) فرع من الفروع المصرفية، وبفارق (199) فرع من الفروع المصرفية بسبب التدهور الامني في العراق واحتلال التنظيمات الارهابية(داعش) لعدد من المخافظات العراقية ، وبمتوسط(905.2) ، والوسيط قدر بـ (888)، وأما القيمة الاحتمالية لاختبار (Jarque-Bera) فهي (0.18415) وهي أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى المعنوية (5%)، واستناداً الى ذلك فان متغير عدد الفروع المصرفية يتبع توزيعاً طبيعياً.

6- **نقاط تقديم الخدمات الالكترونية (بطاقات الدفع)** : إن قيم متغير نقاط تقديم الخدمات الالكترونية أو ما يسمى ببطاقات الدفع الالكترونية خلال مدة البحث محصورة بين أدنى عدد (20.154) جهازاً لتقديم الخدمات للافراد، وأعلى

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

عدد (20228) جهازاً وبفارق (20207.85)جهازاً ، وبمتوسط(7346.94) ، والوسيط قدر بـ(4826)، وأما القيمة الاحتمالية لاختبار (Jarque-Bera) فهي (0.392737) وهي أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى المعنوية (5%)، واستناداً الى ذلك فان متغير نقاط تقديم الخدمات الالكترونية او بطاقات الدفع يتبع توزيعاً طبيعياً.

7- نقاط تقديم خدمات البيع الالكترونية: إن متغير نقاط البيع الالكترونية خلال مدة البحث محصورة بين أدنى عدد الاجهزة والذي هو(1.31) جهازاً لتقديم خدمات البيع الالكتروني وأعلى عدد الاجهزة والذي يبلغ (12102) جهازاً وبفارق (12100.69) جهازاً من الاجهزة المقدمة لخدمة البيع الالكترونية، وبمتوسط(3496.0) جهازاً ، والوسيط قدر بـ (1812) جهازاً، وأما القيمة الاحتمالية لاختبار (Jarque-Bera) فهي (0.1976) وهي أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى المعنوية (5%)، واستناداً الى ذلك فان متغير نقاط تقديم خدمات البيع الالكترونية يتبع توزيعاً طبيعياً.

3: الثبات والاستقرار للبيانات والمتغيرات (Stationary test Unit root test)

يُعد اختبار جذر الوحدة من الاختبارات المهمة للكشف عن مدى ثبات واستقرارية البيانات والمتغيرات في النموذج المستخدم. وهناك العديد من الاختبارات التي يمكن استخدامها لقياس مستوى الثبات والاستقرارية، إلا أن كلًا من [**Augmented Dickey-Fuller (ADF)** , **Phillips-Perron(PP)**] يُعدّان من أكثر الاختبارات شيوعًا في هذا المجال. وتظهر نتائج هذين الاختبارين على النحو الآتي:

الجدول (2): نتائج اختبار جذر الوحدة لاستقرار السلسلة الزمنية (Unit Root Test)

المتغيرات	ADF: Augmented Dickey–Fuller				PP: Phillips-Perron			
	First Difference		Level		First Difference		Level	
	Trend	Intercept	Trend	Intercept	Trend	Intercept	Trend	Intercept
Y1	0.0161	0.0035	0.2662	0.2650	0.0077	0.0010	0.2593	0.2650
ATM	0.0493	0.1505	1.0000	1.0000	0.0465	0.1505	0.9968	1.0000
EM	0.1023	0.0542	0.9335	0.5052	0.0001	0.0542	0.9114	0.4777
KM	0.3433	0.0175	0.8211	0.4349	0.0001	0.0175	0.8211	0.4349
NM	0.0334	0.0459	0.4181	0.4558	0.0348	0.0459	0.4181	0.4558
POC	0.0007	0.0001	0.0104	0.6597	0.0007	0.0001	0.6590	0.6590
POS	0.0019	0.0002	0.0725	0.2457	0.0001	0.0001	0.0727	0.0438

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على تقارير الاستقرار المالي لسنوات مختلفة وباستخدام برنامج EViews 12.

يتضح من الجدول (2) ومن خلال اختبار (ADF/ PP) ان كافة المتغيرات معنوية في المستوى (Level) والفرق الأول (First Difference) في (Intercept/ Trend) عند مستوى الدلالة الإحصائية (1%، 5% ، 10%) ، أي هناك استقرارية في البيانات والمتغيرات المستخدمة في النموذج القياسي المستخدم في البحث، وبالتالي تدعم هذه النتائج اجراء التكامل المشترك (Co-integration) بين متغيرات موضوع البحث .

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

4: العلاقة والارتباط بين المتغيرات (Correlation)

العلاقة بين المتغيرات تعني وجود ترابط أو ارتباط بين متغيرين أو أكثر، حيث يتغير أحد المتغيرات بتغير الآخر. ويمكن أن تكون هذه العلاقة طردية (زيادة في متغير تقابلها زيادة في الآخر) أو عكسية (زيادة في متغير تقابلها نقصان في الآخر). حيث يتم قياس قوة واتجاه العلاقة بين المتغيرات باستخدام معامل الارتباط فنتائج معامل الارتباط بين متغيرات الانموذج القياسي المستخدم في البحث يمكن ملاحظتها من خلال الجدول التالي.

الجدول (3): نتائج اختبار علاقة الارتباط بين المتغيرات

	Y1	ATM	EM	KM	NM	POC	POS
Y1	1	0.419253	-0.48734	0.535691	-0.2747	0.511828	0.50595
ATM	0.419253	1	-0.14474	0.199012	-0.45654	0.516927	0.577415
EM	-0.48734	-0.14474	1	-0.98604	0.659417	-0.57076	-0.31966
KM	0.535691	0.199012	-0.98604	1	-0.69581	0.631235	0.392344
NM	-0.2747	-0.45654	0.659417	-0.69581	1	-0.33022	-0.15938
POC	0.511828	0.516927	-0.57076	0.631235	-0.33022	1	0.918997
POS	0.50595	0.577415	-0.31966	0.392344	-0.15938	0.918007	1

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على تقارير الاستقرار المالي لسنوات مختلفة وباستخدام برنامج E- 12 views.

يتبين من الجدول (3)

1: ان الارتباط بين متغير أجهزة الصراف الالي(ATM) ومؤشر الاستقرار المالي ذات علاقة طردية وضعيفة إذ بلغت (0.419253) وهو موافق مع منطق النظرية الاقتصادية، وهذا يعني أن زيادة عدد أجهزة الصراف الآلي يؤدي الى زيادة الاستقرار المالي في البلد مع مراعاة اماكن إقامة هذه الاجهزة أو الماكنات وعدد السكان، لأن هذه الخدمة يعتبر من الخدمات المهمة والسهلة لتقديم الخدمات المالية والمصرفية للافراد.

2: ان الارتباط بين متغير نسبة الانتشار المصرفي والاستقرار المالي سالب وذو علاقة عكسية متوسطة ، أي توجد علاقة عكسية بين نسبة الانتشار المصرفي والاستقرار المالي، لأن نتيجة الاختبار بلغت قيمة سالبة وهي (0.48734-) وهي مخالفة لمنطق النظرية الاقتصادية، والسبب في ذلك يعود إلى ان العلاقة ما بين الانتشار المصرفي والاستقرار المالي يعتبر علاقة معقدة ، فهي غالباً ما تكون موجباً إلا أنها في المدى القصير قد يكون سالباً أو بسبب ظروف معينة مثل ضعف قدرة النظام المالي ككل على الصمود في وجه الصدمات ومواصلة حدوث أزمات أو تراجع معايير الاقراض أو مخاطر الائتمان أو زيادة السيولة والمخاطر النظامية وغيرها من العوامل والاسباب الاخرى.

3: الارتباط بين متغير الكثافة المصرفية ومؤشر الاستقرار المالي ذات علاقة طردية ومتوسطة، إذ بلغت (0.535691) وهو موافق مع منطق النظرية الاقتصادية، وهذا يعني أن زيادة الكثافة المصرفية يؤدي الى تحسين كفاءة النظام المالي ودعم النمو الاقتصادي ومن ثم زيادة الاستقرار المالي في البلد، لأن العلاقة مابين هذين المتغيرين يعتبر علاقة ثنائية الاتجاه وليس ذات إتجاه واحد، فلذلك يعتبر هذا المتغير من المتغيرات أو الابعاد المهمة للشمول المالي، لان الشمول المالي لا يقتصر على توفير الخدمات فحسب بل على إتاحة الوصول العملي لها.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

4: ان الارتباط بين متغير عدد الفروع المصرفية والاستقرار المالي ذات إشارة سالبة وعلاقة ضعيفة ، أي توجد علاقة عكسية بين عدد الفروع المصرفية كمتغير أو بعد من أبعاد الشمول المالي والاستقرار المالي لأن نتيجة الاختبار بلغت(-0.2747) وهذا يعني أن زيادة عدد الفروع المصرفية يؤدي الى تقليل الاستقرار المالي، حيث أن أي زيادة في عدد الفروع المصرفية يحتاج إلى تكاليف ثابتة ومتغيرة مرتفعة لفتحها وكذلك قلة الوعي المصرفي لدى الافراد ايضا سبب في تقليل أو إنخفاض الاستقرار المالي في البلد.

5: يعتبر الارتباط بين متغير نقاط تقديم الخدمات الالكترونية أو ما يسمى ببطاقات الدفع الالكتروني والاستقرار المالي ارتباطاً طردياً متوسطاً، حيث بلغ قيمة العلاقة بينهما (0.511828) وهذا يدل على أنه كلما زاد تقديم هذه الخدمات الالكترونية للافراد او المؤسسات أو غيرها كلما زاد الاستقرار المالي، فالعلاقة بين هذين المتغيرين يعتبر علاقة ثنائية الاتجاه، أي أن كلا المتغيرين يتأثر ببعضهما البعض.

6: الارتباط بين متغير نقاط تقديم خدمات البيع الالكترونية ومؤشر الاستقرار المالي ذات علاقة طردية ومتوسطة، إذ بلغت (0.50595) ، وهذا يعني أن زيادة تقديم هذه الخدمات الالكترونية يؤدي الى تعزيز كفاءة وسرعة تدفقات رأس المال وتنويع القنوات الاقتصادية وزيادة القدرة على تحصيل الايرادات.

6: التكامل المشترك بين متغيرات النموذج (Co-integration test)

يُعد اختبار التكامل من الاختبارات المهمة لقياس مستوى التكامل بين متغيرات موضوع البحث، حيث يتيح إمكانية تقدير النموذج بشكل صحيح. ومن الضروري أن تكون هناك علاقة تكاملية واحدة على الأقل بين أحد المتغيرات المستقلة والمتغير التابع. وهناك العديد من الاختبارات التي يمكن استخدامها لقياس مستوى التكامل بين المتغيرات، إلا أن اختبار جوهانسن (Johansen Test) ومنهج الحدود (Bounds Test) يُعدّان من أكثر الاختبارات شيوعًا في هذا المجال. وتظهر نتائج هذين الاختبارين على النحو الآتي:

الجدول (4): نتائج اختبار التكامل المشترك بين متغيرات النموذج القياسي المستخدم

Johansen Test				
المتغيرات	Prob.	Trace Statistic	Prob.	Max-Eigen Statistic
الاستقرار المالي (Y1)	0.0000	519.0432	0.0217	68.92907
أجهزة الصراف الآلي (ATM)	0.0000	243.3269	0.0000	68.92907
الانتشار المصرفي (EM)	0.0000	174.3978	0.0000	68.92907
الكثافة المصرفية (KM)	0.0000	105.4688	0.0000	57.31040
عدد الفروع المصرفية(NM)	0.0012	48.15835	0.0226	24.71268
تقديم الخدمات الالكترونية أو بطاقات الدفع (POC)	0.0176	23.44567	0.1775	12.14825
نقاط البيع الالكترونية (POS)	0.0194	11.29742	0.0194	11.29742
Bounds Test				
I(1) Upper	I(0) Lower	Significant level	Value	F-Bounds Test
3.59	2.53	10%	6.937350	اختبار منهج الحدود
4.00	2.87	5%		
4.90	3.60	1%		

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على تقارير الاستقرار المالي لسنوات مختلفة وباستخدام برنامج E-views 12

يتضح من اختبار جوهانسن (Johansen Test) ومنهج الحدود (Bounds Test) الموضح في الجدول (4) أن المتغيرات المدرجة في النموذج القياسي المستخدم تتمتع بعلاقة تكاملية مشتركة طويلة المدى عند مستويات المعنوية(1%، 5%، 10%) . وبناءً على ذلك، يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تفيد بوجود علاقة تكاملية معنوية من الناحية الاقتصادية والإحصائية والقياسية، وبهذا تدعم هذه النتائج إمكانية تقدير النموذج القياسي تقديرًا صحيحًا لجميع المتغيرات.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

6: العلاقات السببية بين المتغيرات (Granger Causality Tests)

يمكن ملاحظة نتائج العلاقات السببية الموجودة بين متغيرات البحث من خلال الجدول الآتي:

الجدول (5): نتائج اختبار السببية بين متغيرات البحث

الحالات	(F) القيمة المحتسبة	(Prob.) المستوى المعنوي
الكثافة المصرفية يتجه نحو الاستقرار المالي	4.26582	0.0404
بطاقات الدفع الالكترونية يتجه نحو الاستقرار المالي	4.12543	0.0313
أجهزة الصراف الآلي يتجه نحو عدد الفروع المصرفية	5.69197	0.0181
أجهزة الصراف الآلي يتجه نحو بطاقات الدفع	4.37190	0.0380
أجهزة الصراف الآلي يتجه نحو نقاط البيع	5.63600	0.0187
الكثافة المصرفية يتجه نحو الانتشار المصرفي	4.56297	0.0341
الانتشار المصرفي يتجه نحو الكثافة المصرفية	6.77143	0.0101

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على تقارير الاستقرار المالي لسنوات مختلفة وباستخدام برنامج Eviews 12

يتبين من الجدول (5) وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه بين غالبية المتغيرات التوضيحية مع المتغير المستقل وثنائية بين بعض المتغيرات التوضيحية المستخدمة في النموذج القياسي المستخدم للبحث مع المتغير المستقل، حيث إن القيمة الاحتمالية للاختبار أقل من(0.05) . وبذلك تدعم هذه النتائج إمكانية تقدير النموذج القياسي تقديرا صحيحاً ودقيقاً.

7: تقدير النماذج القياسية: (Econometrics Model Estimation)

تم اختيار نموذج **(ARDL)** نظرًا لتقديمه نتائج أفضل من حيث الاختبارات الاقتصادية والإحصائية والقياسية. وقد وردت النتائج كما هو موضح في الجدول(6).

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

الجدول (6): نتائج المعلمات المقدرة

المتغيرات	التقدير العام لنموذج (ARDL)	
	Coefficient المعلمات المقدرة	Prob. القيمة الاحتمالية
الاستقرار المالي(-1)L(Y1)	0.376515	0.0044
أجهزة الصراف الآلي (ATM)	-0.000755	0.0146
الانتشار المصرفي L(EM)	19.53493	0.0006
الكثافة المصرفية L(KM)	19.25316	0.0001
عدد الفروع المصرفية(NM)	0.003109	0.0110
بطاقات الدفع (POC)	-0.0001136	0.0010
نقاط البيع (POS)	0.000149	0.0023
C	-88.92362	0.0002
@TREND	0.265308	0.0053

المتغيرات	الامد القصير		الامد الطويل	
	Coefficient المعلمات المقدرة	Prob. القيمة الاحتمالية	Coefficient المعلمات المقدرة	Prob. القيمة الاحتمالية
LY1	-0.623485	0.0458		
ATM**	- 0.000755	0.0401	-0.001211	0.0480
LEM**	19.53493	0.0071	31.33183	0.0098
LKM**	19.25316	0.0105	30.87990	0.0054
NM**	0.003109	0.2694	0.004986	0.0071
POC**	-0.000136	0.0097	-0.000219	0.0127
POS**	0.000149	0.0279	0.000239	0.0192
CointEq(-1)*	-0.463647	0.0397		

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج تقدير الانموذج القياسي وبالاستعانة ببرنامج E-views 12 .

Y1 = -0.000755*ATM + 19.53*LEM + 19.25*LKM +

0.003109*NM - 0.000136*POS+0.000149*POS)

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

يتضح من الجدول والنموذج ما يلي:

1: بناءً على حجم المعلمة المقدرة وإشاراتها في التقدير العام لنموذج(ARDL) ، يتبين أن غالبية المتغيرات المدرجة في البحث، وهي (أجهزة الصراف الآلي، الانتشار المصرفي، الكثافة المصرفية، عدد الفروع المصرفية، بطاقات الدفع الالكتروني، نقاط البيع الالكتروني)، لها تأثير معنوي على الاستقرار المالي (مؤشر كفاية رأس المال)، مع إشارات متوافقة مع النظرية الاقتصادية والواقع الاقتصادي العراقي، ولكن عند مستويات مختلفة. ورغم وجود علاقات مختلفة بين كل متغير من المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وكذلك بين المتغيرات المستقلة نفسها، إلا أن الانتشار المصرفي يظهر التأثير الأعلى مقارنةً ببقية المتغيرات المستخدمة في النموذج القياسي المقترح.

2: عند تحليل تأثير المتغيرات على المدى القصير والطويل، يتبين أنه مع زيادة نسبة الانتشار المصرفي بنسبة (1%)، يؤدي ذلك إلى ارتفاع مؤشر الاستقرار المالي بنسبة(19.5%) في الأمد القصير. ومع ذلك، ازداد هذا التأثير إلى(31.3%) في الأمد الطويل. قد يُعزى ذلك إلى السياسات المالية الحكومية المستخدمة والتشريعات الداعمة لفتح الحسابات المصرفية والتطور التكنولوجي والتوعية والتعليم المالي والشراكات بين القطاعين العام والخاص وكذلك انتشار الانترنيت والادوات التكنولوجية المساعدة والهواتف الذكية في البلد، وغيرها من العوامل والاسباب الاخرى التي تؤدي الى زيادة هذه النسبة.

3: فيما يتعلق بتأثير الكثافة المصرفية على الاستقرار المالي، فإن زيادة هذا المتغير بنسبة(1%) تؤدي إلى ارتفاع الاستقرار المالي بنسبة(19.3%) في الأمد القصير، إلا أن هذا التأثير يزداد إلى(30.9%) في الأمد الطويل. ويعود السبب في ذلك إلى تعميق أسواق رأس المال وتنويع الادوات المالية وتطوير البنية التحتية المالية والتقنية والابتكار المالي المدعوم بإطار رقابي وتنظيمي قوي في البلد، وكذلك التحول الرقمي والخدمات المصرفية عبر الانترنيت وسهولة الحصول عليها براحة وتكلفة منخفضة وامكانية الحصول على الخدمات المالية والمصرفية لمدة (24) ساعة خلال اليوم وكذلك تغير تفضيلات وسلوكيات المستهلكين والتقدم في مجال التكنولوجيا المالية كل هذه الاسباب أدت إلى زيادة تأثير الكثافة المصرفية في الامد الطويل.

4: أما بالنسبة لمتغير عدد الفروع المصرفية ، فإن زيادته بنسبة(1%) تؤدي إلى زيادة الاستقرار المالي بنسبة قليلة (0.00311%) في الأمد القصير، بينما يزداد هذا التأثير إلى(0.00499%) في الأمد الطويل. وذلك بسبب تعزيز الشمول المالي الجغرافي من خلال ضمان الوصول الى الخدمات المصرفية في المناطق الريفية والنائية وبناء الثقة والعلاقات المالية مع الفروع المصرفية والاعتماد على الاقتصاد الرسمي والابتعاد عن الاقتصاد غير الرسمي ومصادر التمويل غير المنتظمة وكذلك تقليل المخاطر النظامية واستخدام الفروع المصرفية كمراكز للاستشارات المعقدة وبناء العلاقات الجيدة.

5: بالنسبة لمتغير خدمات نقاط البيع الالكتروني يتضح أنه مع زيادة هذه الخدمات الالكترونية بنسبة(1%)، يؤدي ذلك إلى ارتفاع في مؤشر الاستقرار المالي بنسبة قليلة يبلغ (0.000149%) في الأمد القصير، إلا أن هذا التأثير ازداد إلى نسبة أكبر وهي (0.000239%) في الأمد الطويل. يعود ذلك إلى الحد من الاقتصاد غير الرسمي وتشجيع الافراد على فتح الحسابات المصرفية واستخدام بطاقات الخصم أو الائتمان والمحافظ الالكترونية بدلاً من النقود وجعل المدخرات جزءاً من النظام المالي الرسمي، حيث توفر هذه الودائع مصدر تمويل محلي مستقر وطويل الاجل للبنوك، مما يقلل من إعتمادها على التمويل الخارجي قصير الاجل والمتقلب وهو ما يعزز الاستقرار المالي والمصرفي للاقتصاد.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

6: بالنسبة لمتغير تقديم الخدمات الالكترونية أو بطافات الدفع الالكتروني يتضح أنه مع زيادة هذه الخدمات الالكترونية بنسبة(1%)، يؤدي ذلك إلى انخفاض في مؤشر الاستقرار المالي بنسبة قليلة يبلغ (0.000136-%) في الأمد القصير، إلا أن هذا التأثير بالنسبة لهذا المتغير قد انخفض إلى نسبة أكبر وهي(0.000219-%) في الأمد الطويل. يعود ذلك إلى أن الحد من التدفقات المالية الخارجية غير المرغوب فيها وتقليل التعرض للعقوبات الاقتصادية او الخوف من حدوث اختراق سيبراني واسع النطاق لنظام الدفع الالكتروني المركزي، مما يؤدي الى شلل كامل في النظام المالي، وكذلك الخوف من سماح البنية التحتية للدفع الالكتروني بإنتشار العملات الرقمية التي تنافس العملة الوطنية وتقلل من قدرة البنك المركزي في التحكم وادارة السياسة النقدية والتي تعتبر أحد ركائز الاستقرار المالي.

7: وظهرت اشارة معامل حد تصحيح الخطأ ((CointEq(-1) سالبة ومعنوية عند المستوى المعنوي(5 %) وبلغت قيمته حوالي (0.46)، فهي متفقة مع الاختبار الخاص بوجود التكامل المشترك بين المتغير التابع والمتغيرات التوضيحية، اختبار(F)، اي فرضية وجود العلاقة التوازنية الطويلة الاجل بينها، فضلاً عن انها متفقة مع التوقعات المسبقة للبحث. مما يؤكد على وجود علاقة توازنية طويلة الاجل تتجه من المتغيرات التفسيرية الى المتغير التابع، وانها تشير أيضاً الى أنه يتم تعديل حوالي (0.46%) من انحرافات الاجل القصير للمتغير التابع الممثل بمعامل الاستقرار المالي (Y1) باتجاه قيمته التوازنية في وحدة الزمن اي أربعة اشهر وستة أيام، بمعنى اخر انه يتم تصحيح الأخطاء والعودة إلى الوضع التوازني في مدة اقل من خمسة أشهر.

8: الاختبارات التشخيصية للمصداقية وملائمة النماذج المقدرة:

لكي تكون تقديرات معلمات النموذج أكثر دقة وتعتمد عليها صناع القرار، استخدم هذا البحث عدة مؤشرات، بما في ذلك (R^2، Adjusted R^2،Std.Error،SSR،AIC،F). يبين الجدول (6) قيم ودلالات بعض هذه المؤشرات والاختبارات الإحصائية.

الجدول (7): يبين نتائج اختبارات للمصداقية وملائمة النموذج المقدر

المؤشرات الاحصائية	دلالات احصائية
R-Squared	0.918980
Adjusted R^2	0.789347
F-statistic	7.089107
Prob.(F-statistic)	0.022581
S.E. of regression	0.171822
Sum squared residual	0.147614
AIC	-0.428622

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الاختبار القياسي وباستخدام برنامج E-views 12 .

يتضح من الجدول رقم (7) ما يلي:

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

اولا: معامل التحديد (R^2) ومعامل التحديد المعدل (Adjusted R^2) مرتفعان جدًا في النموذج المقدر، مما يعني أن جميع المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج لها علاقة قوية مع المتغير التابع. ومن جهة أخرى، الاختلاف بين(R^2) و (Adjusted R^2) قليل جدًا، مما يشير إلى أن جميع المتغيرات الداخلة في النموذج ضرورية ومهمة، وهذا يعد دليلًا على حسن التقدير.

ثانيا: قيمة (F) للنموذج المقدر بلغت(**7.089107**)وبالدلالة الإحصائية **(0.022581)**التي هي أقل من قيمة (P-Value 0.05)، مما يعني معنوية النموذج الاحصائي من خلال رفض فرضية العدم التي تقر بعدم وجود علاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

ثالثا: نلاحظ أن قيمة **(Standard Error/AIC/SSR)**عمومًا قليلة، مما يشير إلى صحة وحسن النموذج من الناحية الإحصائية والقياسية.

9: فحص المشاكل القياسية (Diagnostic tests)

يمكن استخدام عدة اختبارات إحصائية وقياسية لفحص المشاكل القياسية، بما في ذلك (الارتباط الذاتي، التعدد الخطي، تجانس التباين، التشخيص، التوزيع الطبيعي للبيانات). يبين الجدول (8) قيم ودلالات بعض هذه المؤشرات والاختبارات.

الجدول (8): يبين نتائج اختبارات لفحص المشاكل القياسية

الاختبارات/ المشاكل القياسية	القيمة الاحتمالية
مشكلة الارتباط الذاتي (LM test)	0.1184
مشكلة الارتباط المتعدد (VIF test)	ATM = 3.5 , EM(-2) = 7.99 ,KM = 2.5 NM(-1) = 4.3 , POC = 2.9, POS(-1) =2.2
مشكلة عدم تجانس التباين (Breusch test)	0.8393
مشكلة التشخيص (Ramsey test)	0.1505
مشكلة عدم التوزيع الطبيعي (Jarque – Bera test)	0.1325

المصدرمن اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الاختبارات القياسية وباستخدام برنامج E-views 12 .

يتضح من الجدول (8) أن النموذج المقدر قد اجتاز الاختبارات الإحصائية والقياسية المختلفة، مثل (الارتباط الذاتي، التعدد الخطي، عدم تجانس التباين، التشخيص، ومشكلة التوزيع الطبيعي للبيانات، وذلك بعد تطبيق الفروقات، والإبطاء، واللوغاريتمية.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

10: استقرارية النموذج المقدر(Recursive Coefficients, CUSUM, CUSUM Of Squares)

للتحقق من استقرار التغيرات الهيكلية في النموذج المقدر، ينبغي استخدام بعض الاختبارات المناسبة، مثل اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعادة(CUSUM) ، واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة(CUSUM of Squares) ، واختبار المعلمات المتكررة (Recursive Coefficients). إذ تعد هذه الاختبارات من أهم الاختبارات في هذا المجال، ويمكن توضيح نتائجهما من خلال الأشكال البيانية للنماذج المعتمدة كما يلي:

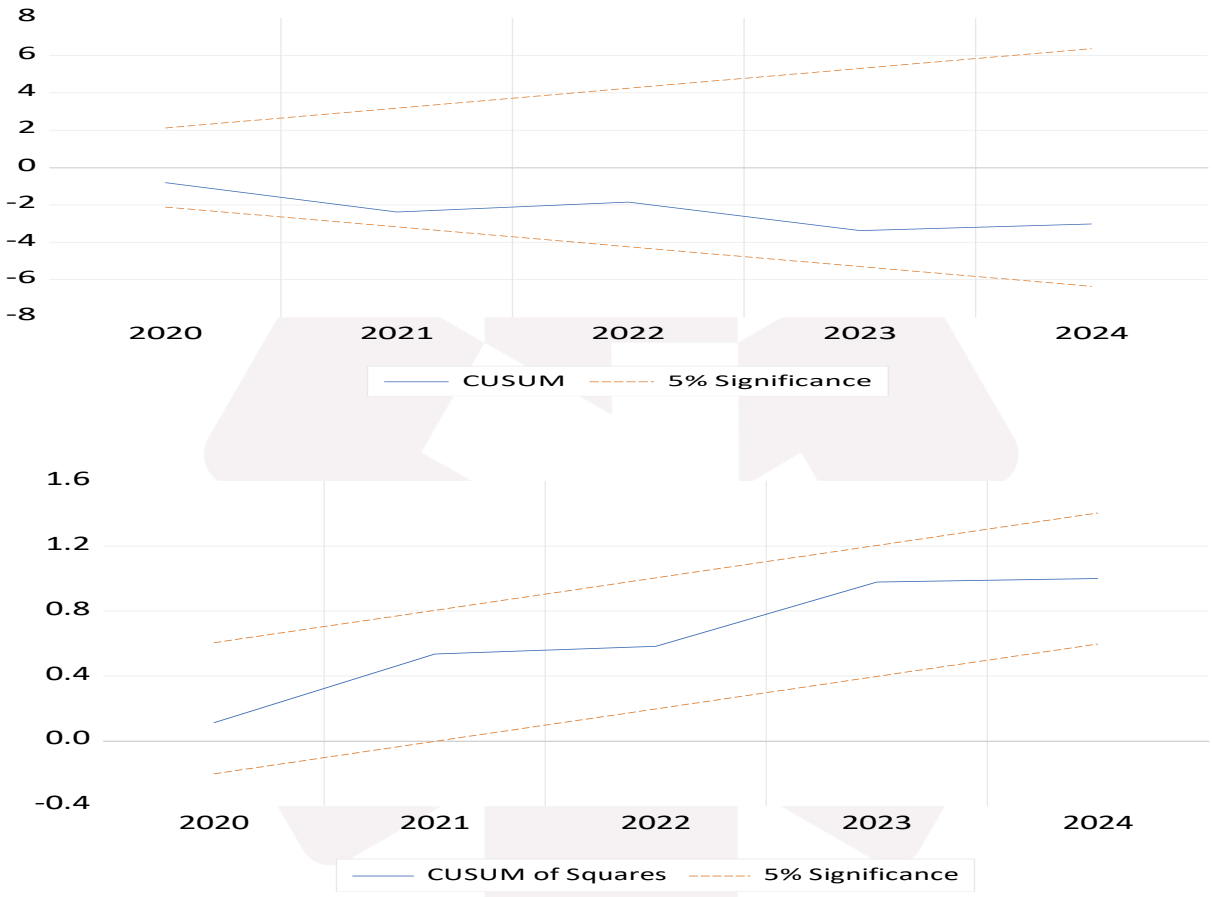

من خلال الأشكال أعلاه، يتضح أن النموذج المستخدم للبحث مستقر، حيث يقع المنحنى الخاص بالبيانات بين الخطين، مما يدل على استقرارية المعلمات والنموذج المقدر عند مستوى المعنوية(5%) .

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

المبحث الرابع: الاستنتاجات والمقترحات

أولاً: الاستنتاجات

في ضوء ما سبق من العرض والتحليل نستنتج مايلي:-

1. أن غالبية المتغيرات المدرجة في البحث، لها تأثير معنوي على الاستقرار المالي، مع إشارات متوافقة مع النظرية الاقتصادية والواقع الاقتصادي العراقي، ولكن عند مستويات مختلفة. ورغم وجود علاقات مختلفة بين كل متغير من المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وكذلك بين المتغيرات المستقلة نفسها، إلا أن الانتشار المصرفي يظهر التأثير الأعلى مقارنةً ببقية المتغيرات المستخدمة في النموذج القياسي المقترح.

2. أكثرية المتغيرات المستقلة للانموذج المستخدم للبحث في المستويات المختلفة ذات علاقة سببية بإتجاه واحد وأخرى باتجاهين مع المتغير التابع(Y1) كون قيمة (F) المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية لمعظم المتغيرات المبحوثة في المستويات المعنوية (1% ، 5% ، 10%). بمعنى أن المتغيرات المستقلة لهذا الانموذج والمتغير التابع يتأثران ببعضهما البعض، وهذا دليل على قوة ومعنوية العلاقة بين المتغيرات المستقلة لهذا الأنموذج والمتغير التابع.

3. عكس الاستقرار المالي في العراق تحسناً تدريجياً على الرغم من التحديات الاقتصادية والسياسية التي تواجهها البلاد وخاصة بعد تطبيق مبادئ الشمول المالي من قبل البنك المركزي عام (2017). ويرتبط هذا التحسن بالجهود المبذولة لتعزيز الرقابة المصرفية، وتحسين إدارة المخاطر، وتطوير البنية التحتية والتنظيمية للقطاع المالي. إلا أن وجود تقلبات مستمرة يشير إلى ضرورة مواصلة الإصلاحات لتعزيز مرونة النظام المالي وقدرته على مواجهة الصدمات المستقبلية.

4. أظهرت النتيجة علاقة الارتباط بين متغير الكثافة المصرفية ومؤشر الاستقرار المالي ذات علاقة طردية ومتوسطة، إذ بلغت (0.535691) وهو موافق مع منطق النظرية الاقتصادية، وهذا يعني أن زيادة الكثافة المصرفية يؤدي الى تحسين كفاءة النظام المالي ودعم النمو الاقتصادي ومن ثم زيادة الاستقرار المالي في البلد، لأن العلاقة مابين هذين المتغيرين يعتبر علاقة ثنائية الاتجاه وليس ذات إتجاه واحد، فلذلك يعتبر هذا المتغير من المتغيرات أو الابعاد المهمة للشمول المالي.

5. بالنسبة لمتغير تقديم الخدمات الالكترونية أو بطاقات الدفع الالكترونية فقد ظهر بان قيمته معنوي وله اشارة سالبة. وهذا يعني ان هذه الخدمات يستجيب سلباً للاستقرار المالي، وهي غير مطابقة للنظرية الاقتصادية ومع التوقعات المسبقة للبحث الحالي. وتفسير النتيجة هو انه بثبات بقية المتغيرات الاخرى المؤثرة في الاستقرار المالي، اذا زادت هذه الخدمات بـ (1%) فانها تؤدي الى تحقيق الاستقرار المالي بنسبة (0.000219- %) في الامد الطويل، وتعني هذه النتيجة بانه يجب على البنك المركزي أن يقلل من التدفقات المالية الخارجية غير المرغوب فيها وتقليل التعرض للعقوبات الاقتصادية او الخوف من حدوث اختراق سيبراني واسع النطاق لنظام الدفع الالكتروني المركزي.

6. بما ان الانموذج القياسي المقدر قد اجتاز اختباري (CUSUM) و(CUSUMSQ)، عليه يمكن القول بان الانموذج المقدر هو انموذج متسق، اي عدم وجود تغيرات هيكلية للعلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات التوضيحية المتضمنة في الانموذج.

7. عموماً، يمكن القبول بنتائج النموذج القياسي المقدر(ARDL)، وذلك وفقاً للمعايير النظرية والاحصائية والقياسية، لاسيما نتائج الفترة الطويلة الاجل، إذ أن اشارة غالبية المتغيرات التوضيحية للنموذج المقدر للبحث متوافقة مع النظرية الاقتصادية، كما أن جميع المتغيرات التوضيحية لها تأثير معنوي في المتغير التابع ، فضلاً عن خلو النموذج القياسي من كافة المشاكل القياسية.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

ثانياً: المقترحات

على ضوء ما إستنتجناه في بحثنا هذا نقترح مايلي:-

1. ضرورة قيام المصارف بزيادة فتح فروع لها في مختلف المحافظات والاقضية والنواحي والمناطق النائية بغية رفع قيمة مؤشر الانتشار المصرفي وتغطيتها لأكبر مساحة من البلد، وبالتالي وصول الخدمات المصرفية إلى أكبر عدد ممكن من السكان لتعزيز الشمول المالي.
2. تعزيز البنية التحتية للتكنولوجيا المالية من خلال دعم تطوير أجهزة الصراف الآلي، نقاط البيع الإلكترونية، ومنصات الدفع الرقمي، لضمان سهولة الاستخدام وانتشارها الواسع.
3. تعزيز الأمن السيبراني لتوفير بيئة آمنة للمعاملات الإلكترونية، مما يزيد من ثقة المستخدمين ويشجع على تبني الخدمات الرقمية، مع ضمان الالتزام بالمعايير الرقابية اللازمة للحفاظ على الاستقرار المالي.
4. نشر التوعية المالية والمصرفية بين مختلف شرائح المجتمع لتعزيز الثقافة المالية وتحفيز استخدام الخدمات المصرفية الرقمية
5. دعم المصارف المجتمعية والتمويل الأصغر لتوفير خدمات مالية للفئات المهمشة والقطاعات غير المخدومة بشكل كافٍ.
6. تعزيز التعاون بين الجهات الحكومية والمصرفية لتنسيق الجهود في مجال تطوير الشمول المالي وتحقيق استقرار القطاع المالي.

قائمة المصادر

أولاً: المصادر العربية

1. البنك المركزي العراقي، *قسم الاستقرار النقدي والمالي، تقارير الاستقرار المالي للاعوام (2010- 2023)، بغداد، العراق.*
2. جازية، حسيني (2020).*تعميم الخدمات المالية الرقمية لدعم الشمول المالي في الدول العربية*: مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا،المجلد 16، العدد (23).
3. خليل، أحمد فؤاد،(2015). *أليات الشمول المالي نحو الوصول للخدمات المالية* ، مجلة الدراسات المالية والمصرفية: الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ، مركز البحوث المالية والمصرفية ، المجلد 23، العدد (3)، عمان ، الاردن.
4. الدريعي، سعود عزيز دايش، (2018). *دور الاستقرار والشمول المالي في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة:* رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة واسط.
5. سعدان، آسيا، ومحاجبية نصيرة ، (2018). *واقع الشمول المالي في المغرب العربي، دراسة مقارنة* :الجزائر ، تونس، المغرب، مجلة دراسات وأبحات، المجلد 10، العدد (3).
6. السبعاوي، مشتاق محمد ، أحمد ، سلام أنور، سليمان، يالجين فاتح (2012) . *الاستقرار المالي في ظل النظام المالي والمصرفي الاسلامي (دراسة تحليلية لعينة من المصارف الاسلامية في ضوء المؤشرات العالمية للازمة المالية)*: مجلة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 2، العدد (2)، كلية العلوم الادارية والاقتصادية، جامعة كركوك، العراق.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

7. الشمري، صادق راشد،(2016)، التكنولوجيا المتقدمة ودورها في تحقيق الشمول المالي، منتدى الشمول المالي والتوجه الاستراتيجي للاستقرار المالي والاجتماعي، عمان، المملكة الاردنية الهاشمية.
8. الشاذلي، أحمد شفيق، (2014). الاطار العام للاستقرار المالي ودور البنوك المركزية في تحقيقه، صندوق النقد العربي ، أبوظبي ، الإمارات العربية المتحدة.
9. شويطر، جميلة، (2017)، *أثر استقرار النظام المالي على الوساطة المالية في الجزائر خلال الفترة (1990-2016) دراسة قياسية* ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير الاكاديمي في العلوم الاقتصادية، فرع العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر.
10. صليحة، فلاق، معمر، حمدي وصليحة ، حفيفي،(2019). *تعزيز الشمول المالي كمدخل استراتيجي لدعم الاستقرار المالي في العالم العربي:* مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 07، العدد(04)، جمهورية مصر العربية
11. صندوق النقد العربي،(2015)، فريق العمل الاقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، *العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي*، ورقة عمل مقدمة لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية.ابو ظبي، الامارات العربية المتحدة.
12. ضيف ، فضيل البشير، (2020). *واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر*، مجلة إدارة الاعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 6، العدد (1) ، الجزائر.
13. عبدالله، كيلان اسماعيل (2019). *الاستقرار المالي في العراق باستخدام السياسة الاحترازية الكلية*:اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
14. العبيدي، زينة سامي محي الدين،(2019). *الشمول المالي وفاعليته في تعبئة السيولة للقطاع المصرفي في العراق*: رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة العراقية.
15. عوض ، أية عادل محمود، (2021)، *أثر تطبيق الشمول المالي على الاداء المالي بالبنوك*، مجلة الدراسات المالية والتجارية، جامعة بنى سويف ، كلية التجارة، المجلد 31، العدد (3).
16. العراقي، بشار أحمد، والنعيمي، زهراء أحمد(2018). *الشمول المالي وأثره في تعزيز الاستقرار المالي في البلدان العربية*: مجلة جامعة جيهان، عدد خاص بالمؤتمر العلمي الثاني في العلوم الادارية والمالية لجامعة جيهان- اربيل، 27-28 حزيران.
17. الفتلاوي، ريام فاضل شاكر، (2019). *تحليل العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المصرفي، العراق حالة دراسية*، رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء، العراق.
18. فهد، أيسر ياسين، والعكيدي،أحمد محمد جاسم، (2019). *العلاقة بين الشمول المالي ومؤشرات التنمية المستدامة في العراق*: مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد *11*، العدد (27).
19. مروان، بن قيدة ، ورشيد بوعافية، (2018).*واقع وآفاق الشمول المالي في الدول العربية*: مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية ، العدد (18) ، 31 مارس.
20. معهد الدراسات المصرفية، (2016). إضاءات مالية ومصرفية، نشرة توعوية، السلسلة الثامنة ، العدد*7* ، الكويت.
21.هوجان ، سنان عبدالله وآخرون، (2021). *دعم عمليات التنمية المستدامة وقياس تأثير الشمول المالي عليها*:المجلة العلمية لجامعة جيهان، السليمانية، المجلد*5*، العدد (2)، شباط.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

ثانيا : المصادر الانكليزية

1.Alliance for financial inclusion AFI. (2013). Alliance for financial inclusion Policy Model: AFI Core Set of Financial Inclusion Indicators, https://www.financialinclusion.ps/cached_ core-indicators-final-pdf.

2. Bose, S., Bhattacharyya, A., & Islam, S.(2016) . *Dynamics of firm-level financialinclusion: Empirical evidence from an emerging economy*: Journal of Banking and Finance Law and Practice, 27(1).

3.Boulenfad, A., & Hacini, I. (2021). *The relationship between financial inclusion and Financial Stability-Empirical evidence from the North African*: Journal of Financial, Accounting and Managerial Studies, Vol 08, (N.01).

4.Clotteau. Nils, Measho. Bsrat,(2016). Global Panorama on Postal Financial Inclusion, Printed in Switzerland by Universal Postal,www.upu.int/uploads/tx_sbdownloader/globalPan.

5. FATF/OECD, (2013), Anti-money laundering and terrorist financing measures and financial inclusion, APG, The World Bank, February, FATF Guidance, Paris, France.

6. Gamito and Susana. (2018). Financial inclusion in Africa,Master"s in Finance, Católica Lisbon School of Business and Economics.

7. Haning, Alfred. and Jansen, Stefan. (2010). Financial Inclusion and Financial Stability: Current Policy Issues, Working Paper, Asian Development Bank Institute, No *259*, Tokyo, Japan.

8.Malvern Chinaka. (2016). *Blockchain technology applications in improving financial inclusion in developing economies:* Master of science in management studies at the Massachusetts institute of technology, USA, Cambridge.

9-Narayanan& Davli, Spreena & Rashmi (2004) Assessment of Financial Report (Services Risk Bank) , Stockholm School of Economics. Course 1441, Central Bank.

10. World Bank, (2011), FATF Guidance،Anti-money laundering and terrorist financing measures and Financial Inclusion،France.

11. Dangi, Neha and Pawan Kumar (2013), Department of Commerce, Kurukshetra University, Current Situation of Financial Inclusion in India and Its Future Visions, International Journal of Management and Social Sciences Research (IJMSSR), Volume 2, No. 8, August.

12.Yoshino, Naoyuki & Morgan , Peter,(2016), Overview of Financial Inclusion, Regulation, and Education "Asian Development Bank Institute", No. 591, September.

13. Yorulmaz, Recep.(2016) *Essays on Global Financial Inclusion*: A thesis submitted to the University of Sheffield for the degree of Doctor of Philosophy in the Department of Economics February

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674